بحث مع تجار وصناعيين من حلب سبل توفير السلع والمواد الأساسية

عرنوس: تأمين التسهيلات لزيادة الإنتاج ومتطلبات السوق المحلية

الوطن

ناقش رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أمس مع عدد من التجار والصناعيين من محافظة حلب مجموعة من الموضوعات والقضايا التي تُعنى بالعمل الصناعي والتجاري وسبل تعزيز الإنتاج وتوفير مختلف السلع والمواد الأساسية في السوق المحلية بجودة عالية وأسعار مناسبة، وتعزيز مشاركة قطاع الأعمال الوطني في المعارض الخارجية التي تسهم بتحقيق قيمة مضافة لاقتصاد الوطني وتصريف المنتجات المحلية.

وأكد عرنوس ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم استقرار الأسواق والأسعار وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، وأهمية الالتزام بأخلاقيات العمل وأصول العمل التجاري وأن يقوم قطاع الأعمال بدوره الاجتماعي والقيام بمبادرات إيجابية في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وتخفيض نسب الأرباح والاكتفاء بهامش ربح مقبول، بما يتناسب مع الأوضاع المعيشية للمواطنين. ودعا رئيس مجلس الوزراء التجار والصناعيين إلى تعزيز العمل والشراكات مع قطاع الأعمال في الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز التبادل التجاري معهم، والمساهمة في توفير المزيد من فرص العمل، مؤكداً أهمية تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين السوريين في الخارج على العودة إلى بلدهم خصوصاً في ظل بيئة عمل واستثمار جاذبة تؤمّن كل التسهيلات والمزايا لمن يريد الاستثمار والعمل والمساهمة في إعادة البناء والإعمار.

كما أكد عرنوس استمرار الحكومة في دعم الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية التي تتمتع بسمعة جيدة داخلياً وخارجياً وتأمين التسهيلات المطلوبة لها بما يسهم في زيادة الإنتاج وتأمين متطلبات السوق المحلية، إضافة إلى تقديم الدعم للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

تم خلال الاجتماع مناقشة تطوير آليات التمويل وتجاوز الصعوبات الخارجية المفروضة على الاقتصاد الوطني وتعزيز عمل المناطق الحرة.

حضر اللقاء وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل ووزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر ورئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي.

فوق الطاولة

هني الحمدان

ماذا أبقيتم لنا.. ؟!

ماذا أبقيتم لنا حتى يبقى شيء من الأمل في صدورنا؟ تركتم الفساد والنفاق والمحاباة، بعد جملة القرارات التي حولت الحياة لتتورم بالديون وضيق الصدور..! ماذا تركتم للفقير وغير الفقير حتى يردع نفسه التي صارت أمارة بالسوء.. ألا تتغير سلوكياته وربما تنحل أخلاقه ويصبح مرتشياً وسارقاً ومتسولاً؟.. وربما يضحّي بأغلى ما يملك ليسد متطلبات معيشة ضنكاً.. فالفقر ضرب كل شيء في البلد، والرشوة بازدياد من دائرة إلى دائرة، ومن موظف لآخر.. وجاهل ومغيب من ينكرها أو يدعي غير ذلك.. فالرشوة والانحلال إذا امتدا على مساحة واسعة لتشملا نفوساً وشخوصاً جدداً تستسهل بيع كل شيء من أي قيم أو مرتكزات، كما تستسهل «طج الختم» على معاملة تفوح منها روائح الرشوة، فكما الرشوة تفتح باب المسؤول، فمن المؤكد أنها تفتح كل الأبواب.. فحذار مما تفعلونه في الناس، بعض القرارات يلتف عليها وباتت مرتعاً للرشوة وعدم تأدية الواجب بكل نزاهة وشفافية..!

الوجع صار مؤلماً ولا يكفيه أي حبر، أنين الضيق يتسع مداه، قرارات رسمية جلها يصب في زيادة هوة الفقر وإلحاق الهزيمة بالمواطن، ما يحصل مدعاة للتوقف ملياً عند كل الجزئيات والمفردات، ماذا بعد..؟ الكل يعرف أن الدولة شأنها شأن دول أخرى عانت وتعاني من ظروف اقتصادية دولية وتأثير أزمات الدول والحروب على اقتصادات بعض الدول ونحن لسنا بمنفصلين عن تأثيرات ذلك، لكن يجب ألا يكون المواطن أول الحلول، لماذا لم تجعلوه آخر الحلول..؟! ابدؤوا بأنفسكم.. خفضوا رواتبكم ونفقاتكم ومخصصاتكم، وألغوا أذونات سفركم التي صارت بالملايين..! كيف ترضون أن يعاني بلدكم واقتصاده ومواطنكم ولا تضحون ببعض الرفاهية.. ؟ انصحوا أصحاب القرار ومن يتنعمون بخيرات المؤسسات وميزانياتها أن يبدؤوا التقشف بأنفسهم وأسرهم وحواشيهم لتتبعهم باقي الرعية..!

لا تستقووا على من يبكون خوفاً على وطنهم أثناء الليل وأطراف النهار.. لا تبدؤوا بسياجه حتى لا يصل العيب والخلل إلى غرفه الداخلية..! لتكن القرارات مريحة وليست مجحفة بحق السواد الأعظم، رفع الدعم عن شريحة واسعة سيزيد الفقر فقراً، هؤلاء الذين لا يعرفون كيف يتدبرون قوت يومهم، لقد استسهلتم تدبير «خيبات» السياسات على ظهر المواطن وحده، هناك ملفات كالتهرب الضريبي والتهريب وغش المناقصات ولعب لجان المشتريات وإنفاق القطاعات على مسائل ليست بتلك الأولوية هي أولى بالتخصيص والمتابعة وتجفيف منابع فسادها، علكم بذلك تعوضون للخزينة من عوائد، بدلاً من رفع الدعم عن سيارات «كراكيع» المواطن والإصرار على بقائه يعاني ذل النقل والمواصلات..! لكن كان المواطن وما زال يدفع الضرائب وضريبة فشل سياسات خاطئة.. يبدو لا أمل..!!

المستوردون يعترضون على تسليم ١٥ بالمئة من مستورداتهم للسورية للتجارة بسعر التكلفة

أكريم لـ«الوطن»: الكثير من التجار أحجموا عن الاستيراد بسبب القرار

الوطن | رامز محفوظ

اعتبر عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن قرار إلـزام المستوردين بتسليم ١٥ بالمئة من مستورداتهم للمؤسسة السورية للتجارة محجف بحق المستورد وهناك اعتراض من نسبة كبيرة من المستوردين عليه.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت أكريم بأن هناك عدة أسباب لاعتراض المستوردين على القرار أبرزها أن السورية للتجارة عندما تحصل على نسبة ١٥ بالمئة من مستوردات التاجر من ماركة معينة من البضاعة تقوم ببيعها في صالاتها برأسمالها وهذا الأمر يؤثر في التاجر ويضر به باعتباره لن يستطيع بيع نفس الماركة في السوق بنسبة ربح معينة لأنه سيبدو بنظر المواطنين جشعاً، موضحاً بأن أحد الحلول التي تصب في مصلحة المستورد والسورية للتجارة أن يتم إعطاء الأخيرة ماركة معينة من البضائع لتبيعها في صالاتها تكون مغايرة للماركة التي يضخها المستورد في السوق.

وأوضح أكريم أن هناك خللاً في أساس الفكرة، لأن ذلك يؤدي إلى عدم الحفاظ على سرية العمل التجاري من خلال افتضاح التكاليف لذا يجب إيجاد حل مرضي للطرفين، لافتاً إلى أنه من غير المنطقي أن يتم إجبار التاجر على تسليم السورية للتجارة نسبة معينة من مستورداته لتصبح منافساً له في السوق.

وبين بأن الكثير من التجار أحجموا عن الاستيراد بسبب قرار إلزامهم على تسليم السورية للتجارة ١٥ بالمئة من مستورداتهم، مشيراً إلى أنه ليس هناك دولة في العالم تقوم بمثل هذا الإجراء.

وأوضح بأن السورية للتجارة تعتبر حصولها على نسبة من مستوردات التاجر لبيعها في صالاتها بسعر التكلفة تدخلاً إيجابياً بينما نعتبره نحن تدخلاً سلبياً، وكي تحقق السورية عليها الإعلان عن مناقصة لاستيراد كمية معينة من بضاعة ما ويقوم المستورد باستيراد الكمية المحددة لمصلحتها وألا تأخذ من حصة التاجر بالإكراه، مشيراً إلى أن هذا القرار يعتبر من معوقات الاستثمار الخارجي ولا يشجع المستثمر الخارجي للاستثمار وممارسة العمل التجاري في سورية.

مدير «السورية»: لن نقبل بخسارة أي تاجر

وكان قد عقد في مقر اتحاد غرف التجارة السورية مؤخراً اجتماعاً للجنة الاستيراد والتصدير تم خلاله مناقشة مجموعة من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومن ضمنها قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك /١٣٧٠/ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإلزام المستوردين والمنتجين بتسليم ١٥ بالمئة من منتجاتهم ومستورداتهم إلى المؤسسة السورية للتجارة بسعر التكلفة، وقال وقتها مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» إن القرار هو قرار لجنة اقتصادية أقرته الحكومة، والغاية منه أن تمارس المؤسسة دورها الإيجابي للتدخل في الأسواق وتوفير المواد للمواطنين.

مباحثات سورية لبنانية لتطوير السياسات الزراعية

قطنا: لا تحقيق لأمن الدول العربية الغذائي إلا إذا تكاتفت وتعاضدت

الوطن

بحث وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا ووزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عباس الحاج حسن خلال لقائهما في بيروت أمس، سبل توحيد إجراءات الدول العربية وسياساتها الزراعية للحفاظ على أمنها الغذائي.

وركز الجانبان خلال اللقاء على مسألة توحيد الإجـراءات الحدودية وتخفيف الرسوم الجمركية وحل المشاكل التي تواجه تبادل المواد الغذائية للوصول لغاية الحفاظ على الأمن الغذائي العربي.

وأكد قطنا أنه من غير الممكن تحقيق أمن الدول العربية الغذائي إلا إذا تكاتفت وتعاضدت، مشيراً إلى أهمية اللقاء الرباعي بين وزراء الزراعة في سورية والعراق ولبنان والأردن، والنتائج التي تمخض عنها والمتمثلة بتوقيع مذكرة تفاهم وضعت الأطر التنفيذية للتبادل التجاري بين الدول الأربع.

ولفت الوزير قطنا إلى أن الاتفاقية وضعت الأسس التي يجب السير عليها إلى الأمام ليتطور هذا الاتفاق لاحقاً مع المزيد من الدول، ومعلناً عن لقاء رباعي قريب في سورية أو لبنان، بهدف ضم بعض وزراء النقل للاتفاق لوضع شروط النقل والترانزيت وتذليل العقبات التي يمكن أن تحد من تبادل المنتجات بين الدول الأربع.

بدوره تحدث وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عن تطور كبير تشهده المنطقة على المستوى الزراعي، وعن توسع للقاءات الرباعية لتشمل دولاً أخرى، مؤكداً أن الشراكة التي تجمع البلدين سورية ولبنان على مستوى القطاع الزراعي تشكل بداية لعلاقات مماثلة مع جميع الدول العربية، ومتمنياً أن تنعكس العلاقات الزراعية بين البلدين على جميع القطاعات الأخرى، ومشدداً على أن سورية هي معبر لبنان الوحيد نحو العالم العربي ودول الخليج.

وترأس وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وفداً من وزارة الزراعة، وحضر المباحثات القائم بأعمال السفارة السورية في لبنان علي دغمان، ومدير عام وزارة الزراعة اللبنانية لويس لحود، والمديرة العامة للتعاونيات الزراعية في لبنان غلوريا أبو زيد، وكبار الفنيين في الوزارة ومستشارو الوزارة، ثم انضم إلى المباحثات مدير عام منظمة «أكساد» المهندس نصر الدين العبيد.

الفواكه ترف لا نقوى عليه

العقاد لـ«الوطن»: التصدير بريء من ارتفاع الأسعار والمواد المعدة للتصدير غير المعدة للسوق المحلية

نوار هيفا

كانت الفواكه الصيفية سابقاً فاكهة الفقراء، لتعدد أنواعها ورخص أثمانها، وكانت تقريباً القاسم المشترك الوحيد بين موائد السوريين.

لكن اليوم لم تعد كذلك، وصار شراء ولو كيلو غراماً واحداً من أي نوع من أنواع الفواكه يحتاج إلى خطة وتوفير ومغامرة، لذا استغنى عنها الكثيرون وغادرت موائدهم تماماً.

مواطنون بينوا لـ«الوطن» أن أسعار الفواكه مرتفعة جداً، حتى إنها هذا العام لم تحل حتى كضيف شرف ولو لمرة واحدة على موائدهم، وباتت الفواكه رفاهية، وعلى ما يبدو ستنضم الكثير من الفواكه الصيفية إلى قائمة الكماليات وتودع معظم موائد السوريين مع ارتفاع أسعار كل الأصناف من دون استثناء، حيث تراوح سعر كيلو الكرز في الأسواق بين (١٠ – ١٣) ألف ليرة حسب نوعيته ومصدره، وفي بعض الأسواق وصل إلى ١٨ ألف ليرة، كما تراوح سعر كيلو المشمش والدراق بين (٥ – ١٠) آلاف ليرة، أما التوت فهو بين (٤–٦) آلاف، ووصل سعر كيلو البطيخ الأخضر والأصفر بين (٢٠٠٠–٤٠٠٠) ليرة.

بعض أصحاب محال بيع الخضار والفواكه قالوا في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن الإقبال على شراء الفواكه وحتى الخضار ضعيف، والمبيع حالياً لأصناف محددة كالبطاطا والبندورة بمقدار طبخة باليوم الواحد لكل أسرة.

عضو لجنة مصدري الخضار والفواكه في دمشق محمد العقاد أرجع سبب ارتفاع أسعار الفواكه الموسمية وخاصة الكرز إلى ما حصل لموسم هذا العام، في مناطق سرغايا والقلمون وما أحدثته حبات البرد به، ما أدى إلى تراجع الموسم.

أما بخصوص التصدير إن كان سبباً في ارتفاع الأسعار، فأوضح العقاد أن أغلبية الناس يخطئون بربط ارتفاع أسعار أي مادة بالتصدير، وقال في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن موسم التصدير غير مرتبط بالمنتج المحلي، فالمادة المعدة للتصدير غير المعدة للأسواق المحلية.

وعن أسعار الفواكه في سوق الهال بين أن سعر كيلو الكرز وصل في السوق بين (٥ – ١٠) آلاف ليرة حسب نوعيته، فيما وصل سعر كيلو البطيخ الأخضر والأصفر إلى ١٥٠٠ ليرة، أما المشمش والدراق فتراوح سعر الكيلو منه بين (٤–٦) آلاف ليرة.

وعن أهمية التصدير اليوم شدد العقاد على أنه السبيل الوحيد لتعويض الفلاحين عن تكاليف الإنتاج من الأسمدة والمحروقات وغيرها، كما أن التصدير رافد مهم للقطع الأجنبي، وهو ضمان لاستمرار الفلاح بعمله فالمزارع يهتم دائماً بالأصناف المعدة للتصدير، لأن الأسعار المحلية لا تعوضه عن خسارته، كما أن القدرة الشرائية للمواطن اليوم ضعيفة ولا تحتوي على فائض الإنتاج، وكثير من المواطنين اليوم عزفوا عن شراء الفواكه حتى غدت من الكماليات لديهم، ويقتصر استهلاكهم على الخضار والأشياء الضرورية فقط.

ما دخل «اليوتيوبر» السوري؟

حبش لـ«الوطن»: بعض الأرباح من الإعلانات المحلية وبعضها عبر حسابات خارجية

فاعور لـ«الوطن»: «اليوتيوب» أقل المواقع ربحاً والاستعانة بوسيط مجازفة كبيرة

راما ابو لبن

يبحث الكثير من السوريين اليوم عن مصادر مختلفة للربح، ومنها صناعة المحتوى على الإنترنت، طمعاً بالحصول على مردود مادي كبير بمجهود أقل، فانتشرت مؤخراً الكثير من المنصات، وروج للكثير من الأسماء، فهل يحصل هؤلاء جميعاً على الأرباح المنشودة؟

الخبير التقني محمد حبش أوضح في حديثه لـ«الوطن» أن آلية ربح المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي من داخل سورية تختلف حسب الأسلوب المتبع، مشيراً إلى أن الربح الأعلى يعود للإعلانات المحلية وهو أسلوب لا علاقة له بالحظر الاقتصادي، وإنما علاقة مباشرة بين المعلن وصانع المحتوى.

أما عن الطريقة المتعارف عليها عالمياً في الربح من البرامج، كآلية الحصول على الأرباح من «اليوتيوب» مثلاً والتي يتعذر الوصول إليها من داخل سورية بسبب الحظر الاقتصادي، أكد حبش أن صانع المحتوى أمام خيارين؛ إما الاتفاق مع شخص خارج البلاد يقوم بتفعيل الإعلانات المطلوبة ثم يبدأ باستلام الأرباح ومن ثم يعيد إرسالها لصاحب القناة، أو عن طريق التعامل مع وسيط «وكالة».

وعن آلية التعامل مع الوكالات أوضح حبش أنها تتعاقد مع صانع المحتوى مقابل نسبة متفق عليها من الأرباح، مضيفاً: إن هذه الوكالة تقوم بتفعيل حساب «Adsense» الواجب تفعيله من خارج البلاد حتى يحصل على أرباح، ويصبح الوكيل مديراً إلى جانب صاحب القناة يساعد في تحسين القناة وزيادة شعبيتها وتفعيل إعلانات «اليوتيوب»، مشيراً إلى أن الوكيل لا يعمل مع صغار القنوات، لأن نسبة المشاهدات فيها ضعيفة وكذلك الإعلانات، إذ إن ربح الوكيل يعتمد على قوة القناة وانتشارها وارتفاع أرباحها، وبالتالي ارتفاع نسبة أرباحه.

وتابع حبش: إن من التطبيقات مختلف الأشكال، والشائع اليوم هو العملة الافتراضية التي ظهرت خلال تقنية البث المباشر على موقع تيك توك وبعض المواقع الأخرى؛ وهي عبارة عن أيقونات يدفع قيمتها المتابعون ويرسلونها أثناء البث، وعليه يقوم صانع المحتوى بتحويل هذه الأيقونات إلى قيمها المالية المتعددة والتي تختلف بحسب الأيقونة، وكشف أنه حديثاً بدأت تقنية العملات الافتراضية في موقع «فيس بول» أيضاً.

بدوره الخبير التقني نضال فاعور أكد أن من أساليب الربح عبر الإنترنت، الاستثمار في تداول العملات الرقمية، مبيناً أن أرباحها كبيرة جداً، وصناعة الـ NFT؛ وهي رموز غير قابلة للتداول وبالتالي غير قابلة للتزوير، وتختلف أسعارها بحسب أنواعها التي تشمل اللوحات والصور والفيديوهات وغيرها.

أما عن آلية الكسب من صناعة المحتوى، اعتبر فاعور أن الاستعانة بوسيط، مجازفة كبيرة بسبب غياب الضمانات، لأن الأرباح ترسل إلى عنوان الوسيط وإمكانية الاحتيال والسرقة هنا قائمة، لكن هذه هي الطريقة الأكثر انتشاراً.

وذكر فاعور أن أغلبية صناع المحتوى من السوريين لديهم مَحافظ إلكترونية، لأنثا في سورية لا يوجد لدينا أي بنك يتعامل مع أرباح الإنترنت بشكل مباشر، ومن يفتقر للخبرة يلجأ إلى شركات وسيطة وهو حل خاطئ، فالوسيط دائماً هو المتحكم بصافي المحتوى، مضيفاً: إن الأرباح التي تصل لصانع المحتوى ليست إلا «فتافيت».

وفي مقارنة بسيطة لأرباح المواقع المختلفة عالمياً، أوضح فاعور أن «اليوتيوب» هو الأقل ربحاً اليوم، إذ تتراوح أرباحه الشهرية بين ٢,٧ و٣,٦ ملايين ليرة، أما الموقع الصيني «تيك توك» فأرباحه أكبر بكثير، وتصل إلى نحو ٢٧ مليون ليرة شهرياً، لافتاً إلى أن «فيس بول» صرح مؤخراً عن منح صناع المحتوى مبلغاً محدداً في الشهر يقابله بالليرة السورية ١٦,٢ مليون ليرة حالياً، وختم فاعور بالإشارة إلى وجود طفرة بالذكاء الاصطناعي في سورية اليوم، داعياً للتوجه نحو التأسيس الصحيح في صناعة المحتوى ومواكبة تطورات الذكاء الاصطناعي لنبدأ في وضع الأسس تهيئة للمرحلة القادمة.